الصباح AL-SABAH

دخل حيز التنفيذ أمس وسط التزام ملحوظ لدى قائدي المركبات

قانون المرور الجديد .. منعطف محوري في مسيرة تعزيز السلامة المرورية

القانون يهدف إلى خلق بيئة قانونية قادرة على تنظيم قطاع المرور بكفاءة وفاعلية

يستجيب للارتفاع الملحوظ في معدلات المخالفات والحوادث المرورية خلال السنوات الأخيرة

يسهم في بناء ثقافة مرورية واعية ومسؤولة ومواكبة ما شهدته المنظومة من توسع في شبكة الطرق

القانون خطوة نحو تطوير الثقافة المرورية وحماية الأرواح

وسط التزام ملحوظ لدى قائدي المركبات دخل قانون المرور الجديد الصادر بالمرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2025 حيز التنفيذ أمس الثلاثاء محمولا على حزمة من النصوص الرامية إلى خلق بيئة قانونية قادرة على تنظيم قطاع المرور بكفاءة وفاعلية، مما منعطفا محوريا في مسيرتها نحو تعزيز السلامة المرورية

ويستجيب القانون الجديد للارتفاع الملحوظ في معدلات المخالفات والحوادث المرورية خلال السنوات الأخيرة إذ يهدف إلى بناء ثقافة مرورية واعية ومسؤولة فضلا عن مواكبة ما شهدته المنظومة المرورية من مستجدات ومتغيرات وتوسع في شبكة الطرق.

ويجيز قانون المرور الجديد لأعضاء قوة الشرطة إلقاء القبض على كل من يتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء أو يستعمل المركبة في غير الغرض المخصص لها أو في نقل الركاب بالأجرة دون تصريح.

كما يجيز القانون لأعضاء قوة الشرطة إلقاء القبض على من «يقود مركبة آلية برعونة أو تفريط، أو استعمالها بطريقة تعرض السائق أو الغير للخطر في أرواحهم وممتلكاتهم»، أو من «يقود مركبة آلية بدون رخصة سوق أو تقرر سحبها أو وقف سريانها أو برخصة لا تجيز قيادة مثل هذه المركبة أو بدون تصريح يستلزمه هذا القانون أو لائحته التنفيذية».

وكذلك يجيز التشريع الجديد لأعضاء قوة الشرطة إلقاء القبض على من يتجاوز الحد الأقصى للسرعة بما يزيد عن 50 كيلومترا في الساعة أو من يقود «البقيات» في غير الأماكن المخصص لها.

ويغلظ القانون عقوبة مخالفة تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء لتصبح 150 دينارا كويتيا بدلا من 50 دينارا وعقوبة استخدام الأماكن المخصصة لوقوف ذوي الاحتياجات الخاصة لتصبح 150 دينارا بدلا من 10 دنانير.

كما يغلظ قانون المرور عقوبة استخدام الهاتف أثناء القيادة لتصبح 75 دينارا بدلا من 5 دنانير وعقوبة مخالفة عدم ربط حزام الأمان لتصبح 30 دينارا بدلا من 10 دنانير وعقوبة الاستهتار والرعونة إلى 150 دينارا بدلا من 30 دينارا.

ويتضمن القانون ثلاث فئات من المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها وتحال إلى المحكمة أولها لمن حاول القيادة أو قاد وهو تحت تأثير المشروبات المسكرة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو عاقير محذر من القيادة تحت تأثيرها أو أية مادة أخرى تؤثر في قوى الشخص الطبيعية.

وقرر القانون عقوبة هذه الفئة بحيث لا تقل عن غرامة ألف دينار ولا تزيد على 3 آلاف دينار والحبس لا يقل عن سنة ولا يزيد عن سنتين.

أما الفئة الثانية التي لا يجوز الصلح فيها فهي لمن قاد مركبة تحت تأثير المشروبات المسكرة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو عاقير محذر من القيادة تحت تأثيرها أو أية مادة أخرى تؤثر في قوى الشخص الطبيعية وتسبب في حادث نتج عنه تلفيات بالممتلكات العامة أو أملاك الغير حيث يغرم بما لا يقل عن ألفي دينار ولا يزيد على خمس سنوات وذلك لمن قاد مركبة تحت تأثير المشروبات المسكرة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو عاقير محذر من القيادة تحت تأثيرها أو أية مادة أخرى تؤثر في قوى الشخص الطبيعية وتسبب بحادث نتج عنه إصابة أو وفاة.

وأشارت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور شهده العام 2001 حيث طرأ على المجتمع خلال السنوات الماضية كثير من المستجدات والمتغيرات في مناحي الحياة المختلفة وشتى المجالات.

وتطرقت المذكرة إلى ارتفاع معدل المخالفات والحوادث المرورية مع ما يترتب عليها من أضرار بشرية ومادية في الممتلكات الخاصة والعامة علاوة على تزايد أعداد السيارات والتوسع في شبكة الطرق.

وشددت على أن كثرة المخالفات والاستهتار والرعونة في قيادة المركبات وكثرة التجاوزات والسلوكيات الخاطئة والمخالفة لأحكام وقواعد المرور فاقمت من المشكلة المرورية مشيرة إلى أنه كان من الضرورة بمكان وجوب إعادة النظر في بعض أحكام المرسوم بقانون المرور خاصة فيما يتعلق بتغليظ العقوبات.

وبينت المذكرة الإيضاحية أن ارتفاع أعداد المخالفات والحوادث المرورية خلال الفترة الماضية بصورة مخيفة أكد أن عقوبات قانون المرور لم تعد بالقدر الكافي والمأمول ولم تحقق عنصر الردع المطلوب بصورتيه الخاصة والعامة.

وأكدت المذكرة أنه عندما تم تطبيق المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 1999 خلال الفترة من 6 - 11 / 1999 لوحظ انخفاض معدل المخالفات والحوادث المرورية خلال فترة تطبيقه سواء عن الفترة السابقة لتطبيقه أو الفترة اللاحقة بعد العدول عن العمل به حيث تم بموجبه تغليظ العقوبات بالقدر الذي يحقق الردعين العام والخاص لمرتكبي المخالفات المرورية.

وكانت وزارة الداخلية قد أطلقت حملة توعوية منذ الإعلان عن قانون المرور الجديد في إطار التوعية بأبرز التعديلات والجهود المستمرة التي تقوم بها في الحفاظ على أمن وسلامة مستخدمي الطرق.

وشملت الحملة التوعوية وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي لضمان وصول الرسائل التوعوية إلى جميع فئات المجتمع مع بث رسائل مرورية بعدة لغات علاوة على تنظيم لقاءات إعلامية مع المسؤولين لتوضيح أهمية التعديلات الجديدة في خلق بيئة مرورية آمنة.

تتمات

الأمير تلقى

والاجتماعية بدورتها الخامسة، اللذين تستضيفهما العاصمة بغداد في 17 مايو القادم.

قام بتسليم الدعوة لسمو ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية العراقي الدكتور فؤاد حسين.

حضر اللقاء وزير الخارجية عبدالله اليحيا، ومدير مكتب سمو ولي العهد الفريق متقاعد محمد الذياب ووكيل الشؤون الخارجية بديوان سمو ولي العهد مازن عيسى العيسى، والسفير العراقي لدى دولة الكويت المنهل الصافي.

من جهة أخرى، ذكرت وزارة الخارجية العراقية في حسابها على موقع « إكس »، أن الوزير فؤاد حسين نقل في مستهل اللقاء، تحيات رئيس جمهورية العراق، د. عبد اللطيف رشيد، ورئيس مجلس الوزراء محمد السوداني، إلى صاحب السمو الأمير، وسمو ولي العهد، مشيداً بمتانة العلاقات الأخوية والروابط التاريخية التي تجمع البلدين الشقيقين.

أضافت «الخارجية» العراقية، أن سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد أشار إلى الدور المحوري الذي يضطلع به العراق، بوصفه دولة مؤسسة لجامعة الدول العربية، مؤكداً أهمية تضافر الجهود لتعزيز العمل العربي المشترك.

كما أكد الوزير حسين تطلع العراق إلى مشاركة قادة دولة الكويت في القمة المرتقبة، لافتا إلى أن انعقادها يأتي في مرحلة دقيقة، تتسم بتحديات كبيرة تواجه المنطقة العربية. وأوضح أن العراق يتابع عن كثب مجريات المفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة ، معرباً عن أمله في أن تسفر عن نتائج إيجابية، ومؤكداً في الوقت ذاته حرص العراق على دعم المسار التفاوضي بكل ما يستطيع.

وتناول اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث أكد السيد الوزير أن العلاقات بين العراق والكويت تسير في الاتجاه الصحيح، مشدداً على أهمية دعم جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي.

كما ناقش الجانبان أبرز التطورات الإقليمية والدولية، وأكدا أهمية التنسيق والتعاون المشترك في مواجهة التحديات الراهنة، بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

من ناحية أخرى، أحيط مجلس الوزراء علما، في مستهل اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، بتكليف صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، ممثلا عن سموه، في القمة الثانية للحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى، والمقرر عقدها في الخامس من مايو المقبل، بمدينة سمرقند في أوزبكستان.

مجلس الوزراء

مع وزارة الداخلية والجهات الحكومية المعنية على تنفيذ إصلاح الطرق دون أي تأخير، من أجل تأمين سلامة مرتادي الطرق والحد من الكثافة والاختناقات المرورية، في الشوارع الرئيسية السريعة والطرق الداخلية.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالجهود المخلصة والعمل الدؤوب، الذي تبذله وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان، وقياديو ومسؤولو وموظفو وزارة الأشغال العامة ووزارة الداخلية والهيئة العامة للطرق والنقل البري.

من جانب آخر استعرض مجلس الوزراء توصيات اللجنة الوزارية للشؤون القانونية، حول مشروع مرسوم بقانون باستبدال نص المادة «45» من المرسوم الصادر بتاريخ 4/4/1979 في شأن نظام الخدمة المدنية ليكون كالتالي: «مع عدم الإخلال بالمادة «39» في هذا النظام، يجوز للوزير منح الموظف اجازة خاصة لا تخصم من رصيد اجازاته الدورية، لمرافقة مريض قررت وزارة الصحة علاجه في الخارج مع مرافق له، وذلك للمدة المقررة للعلاج، بحيث لا تزيد على السنة بمرتب كامل، ويصرف المرتب في هذه الحالة في أول كل شهر، ويجوز مد هذه المدة بما لا يجاوز ستة اشهر بدون مرتب».

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع مرسوم بقانون، ورفعه إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

واعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية ،والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص، وذلك وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته.

الجامعة الدولية

أنه يأتي في ظروف بالغة الدقة، تمر بها المنطقة العربية، وتؤثر بالتأكيد في أداء الجامعات العربية.

وأوضح الدكتور سلامة، في حوار أجراه معه برنامج «العهد الجديد» بقناة «الصباح»، أن المؤتمر الذي يحمل شعار «التعليم العالي العربي في ظل التحول الرقمي وتعزيز التكامل الإقليمي»، سيتضمن محاور وفعاليات ومبادرات بارزة ومؤثرة»، من أهمها: تقديم الدعم اللازم والضروري للجامعات الفلسطينية»، لافتا إلى الجهود الكبيرة التي قام بها اتحاد الجامعات العربية، من أجل دعم الطلبة الجامعيين الفلسطينيين، خصوصا طلبة قطاع غزة، في ظل الحرب الدامية التي يتعرض لها القطاع منذ أكثر من سنة ونصف السنة.

وأشاد الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، في هذا الصدد بالدعم الذي قدمته الكويت، من خلال بعض جمعياتها الخيرية، وتحديدا جمعية النور الخيرية، التي قامت بتمويل دراسة الطلبة الفلسطينيين، الذين يدرسون في جمعية مصر العربية.

وأكد أن المؤتمر سيبحث في كيفية إعادة بناء الجامعات في قطاع غزة، وكذلك تدبير التمويل اللازم لدفع رواتب أساتذة الجامعات في القطاع والموظفين بها، والذين انقطعت مواردهم المالية، منذ بدء الحرب.

أضاف أن هناك مبادرة أخرى مهمة مطروحة على أعمال المؤتمر، وتتعلق ببنك المعرفة في جمهورية مصر العربية»، وهو مبادرة طموحة لتقريب مصادر المعرفة، وتيسير الوصول إليها، حيث سيقوم وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري الدكتور محمد أيمن عاشور بعرضها، حيث طلب الاتحاد توسيع قاعدة المستفيدين من هذا البنك ليشمل جميع الجامعات العربية، وليس الجامعات المصرية فقط.

ولفت الدكتور عمرو سلامة إلى إطلاق مبادرة منطقة التعليم العالي العربية في جمهورية العراق، والتي تهدف إلى تعزيز التكامل الأكاديمي العربي وتوحيد المعايير وضمان الجودة.

ونبّه الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، إلى تراجع خطورة محدودية الموارد الموجهه لدعم البحث العلمي، في الدول العربية، قياسا لما تنفقه دول أخرى في المنطقة، على هذا البحث، داعيا إلى رفع نسبة تمويل البحث العلمي، إلى نحو 3 أو 4 في المئة من الدخل القومي لكل بلد عربي، لأنه من دون بحث علمي وربطه بالصناعة والمجتمع، سنظل تابعين لغيرنا.

وذكر أن اتحاد الجامعات العربية يعد من أهم مؤسسات العمل العربي، أنشئ عام ١٩٦٤ بقرار من مجلس الجامعة العربية. وقتها كان هناك ٢٧ جامعة. حاليا أعضاء الاتحاد فقط 500 جامعة

وأكد د. سلامة أنه جرى وضع إستراتيجية للاتحاد، فيها رؤية ورسالة وأهداف، والدور الأساسي للاتحاد هو تنسيق العمل بين الجامعات العربية، وتطوير المناهج والمقررات والأبحاث، مع ملاحظة أن الجامعات شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، من جامعات تعليمية إلى بحثية، ثم جامعات الذكاء و الإبداع.

أضاف: نحن نشتغل في عدة مشاريع لمساعدة الجامعات العربية، نقوم بها بالتعاون مع مؤسسات علمية أخرى، ولنا علاقات وثيقة مع اتحادات الجامعات الأوروبية والصينية والهندية والروسية وجنوب شرق آسيا وشمال أمريكا وجنوب أمريكا، واتحاد الجامعات الإفريقية، كما نقوم بمشروعات قوية جدا ومن أهمها التصنيف العربي للجامعات، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبعض المنظمات والمؤسسات العلمية المتخصصة، مثل «الألكسو»، وذلك بهدف أن يكون لدينا تصنيف تصنيف دولي نابع من المنطقة العربية.

العراق : تأجيل

البلاد بدعوة من رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار د.عادل بورسلي .

وسيتم خلال الزيارة لقاء رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والتباحث في عدد من القضايا التي تهم البلدين الشقيقين في المجال القضائي والقانوني

الطبطبائي بحث

وذكرت وزارة التربية في بيان صحفي أمس الثلاثاء، أن الاجتماع تناول مناقشة أهمية دور المكتب في دعم السياسات التعليمية ونقل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول الأعضاء في المكتب بما يعزز كفاءة الأنظمة التعليمية ويوحد مسارات العمل التربوي في المنطقة.

وقالت إن الجانبين أكدا خلال اللقاء ضرورة استمرار التنسيق والعمل المشترك بما يحقق تطلعات قيادات وشعوب الدول الأعضاء في المجال التربوي والتعليمي.

وحضر اللقاء وكيل وزارة التربية بالتكليف منصور الظفيري والوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة بالتكليف مريم العنزي والوكيل المساعد للمنشآت التربوية والتخطيط بالتكليف المهندس محمد الخالدي.

قانون المرور

محوريا في مسيرتها نحو تعزيز السلامة المرورية ويستجيب القانون الجديد للارتفاع الملحوظ في معدلات المخالفات والحوادث المرورية خلال السنوات الأخيرة، إذ يهدف إلى بناء ثقافة مرورية واعية ومسؤولة فضلا عن مواكبة ما شهدته المنظومة المرورية من مستجدات ومتغيرات وتوسع في شبكة الطرق.

ويجيز قانون المرور الجديد لأعضاء قوة الشرطة إلقاء القبض على كل من يتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء أو يستعمل المركبة في غير الغرض المخصص لها أو في نقل الركاب بالأجرة دون تصريح.

كما يجيز القانون لأعضاء قوة الشرطة إلقاء القبض على من «يقود مركبة آلية برعونة أو تفريط، أو استعمالها بطريقة تعرض السائق أو الغير للخطر في أرواحهم وممتلكاتهم»، أو من «يقود مركبة آلية بدون رخصة سوق أو تقرر سحبها أو وقف سريانها أو برخصة لا تجيز قيادة مثل هذه المركبة أو بدون تصريح يستلزمه هذا القانون أو لائحته التنفيذية».

وكذلك يجيز التشريع الجديد لأعضاء قوة الشرطة إلقاء القبض على من يتجاوز الحد الأقصى للسرعة بما يزيد عن 50 كيلومترا في الساعة أو من يقود «البقيات» في غير الأماكن المخصص لها.

ويغلظ القانون عقوبة مخالفة تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء لتصبح 150 دينارا كويتيا بدلا من 50 دينارا وعقوبة استخدام الأماكن المخصصة لوقوف ذوي الاحتياجات الخاصة لتصبح 150 دينارا بدلا من 10 دنانير.

كما يغلظ قانون المرور عقوبة استخدام الهاتف أثناء القيادة لتصبح 75 دينارا بدلا من 5 دنانير وعقوبة مخالفة عدم ربط حزام الأمان لتصبح 30 دينارا بدلا من 10 دنانير وعقوبة الاستهتار والرعونة إلى 150 دينارا بدلا من 30 دينارا.

ويتضمن القانون ثلاث فئات من المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها وتحال إلى المحكمة أولها لمن حاول القيادة أو قاد وهو تحت تأثير المشروبات المسكرة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو عاقير محذر من القيادة تحت تأثيرها أو أية مادة أخرى تؤثر في قوى الشخص الطبيعية.

وقرر القانون عقوبة هذه الفئة بحيث لا تقل عن غرامة ألف دينار ولا تزيد على 3 آلاف دينار والحبس لا يقل عن سنة ولا يزيد عن سنتين.

أما الفئة الثانية التي لا يجوز الصلح فيها فهي لمن قاد مركبة تحت تأثير المشروبات المسكرة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو عاقير محذر من القيادة تحت تأثيرها أو أية مادة أخرى تؤثر في قوى الشخص الطبيعية وتسبب في حادث نتج عنه تلفيات بالممتلكات العامة أو أملاك الغير حيث يغرم بما لا يقل عن ألفي دينار ولا يزيد على 3 آلاف دينار والحبس لا يقل عن سنة ولا يزيد على ثلاثة سنوات.

وتبلغ عقوبة الفئة الثالثة التي لا يجوز الصلح فيها غرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار والحبس لا يقل عن سنتين ولا يزيد على خمس سنوات وذلك لمن قاد مركبة تحت تأثير المشروبات المسكرة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو عاقير محذر من القيادة تحت تأثيرها أو أية مادة أخرى تؤثر في قوى الشخص الطبيعية وتسبب بحادث نتج عنه إصابة أو وفاة.

«القوى العاملة»

والوفد المرافق له، وذلك في إطار تعزيز أواصر التعاون الثنائي في مجال شؤون العمالة.

وقالت الهيئة في بيان صحفي عبر حسابها الرسمي في منصة «إكس»، إنه تم خلال اللقاء التباحث حول سُبل تطوير التعاون المشترك بين الجانبين، ومناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالعمالة الفلبينية في دولة الكويت، بما يحقق مصلحة الطرفين ويحافظ على الحقوق والواجبات.

وأوضح أن سوق العمل الكويتي يستقبل العمالة بما يتناسب مع احتياجاته من التخصصات المختلفة، مؤكدًا أن الهيئة تعمل بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية لتحقيق الأهداف التنموية والإنسانية لدولة الكويت.

«الكهرباء»: رصد

فاطمة حيات في بيان صحفي إن قوة الإطفاء باشرت التعامل مع الحدث فورا وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الوزارة بكفاءة عالية.

وأكدت حيات أن الحادث لم يسفر عن أي إصابات بشرية أو أضرار مادية كما أنه لم يؤثر على سير العمل في المحطة أو على عمليات إنتاج الطاقة الكهربائية.

وأشارت إلى أن الفرق الفنية المختصة تقوم حاليا بإجراء الكشف الفني اللازم على الوحدة لتحديد الأسباب وراء الحادث.

وأعربت عن شكر الوزارة وتقديرها إلى قوة الإطفاء العام على استجابتهم السريعة وجهودهم المبذولة مشيدة بكفاءة العاملين في المحطة وسرعة تعاملهم مع الحدث واحتوائه في وقت قياسي.

إسرائيل تضغط

إسرائيلية، تحثهم على التواصل مع ضباط مخابرات عبر تطبيق «واتساب» بهدف العمل على إخراجهم من القطاع، وبعضها تدعوهم للقاء على محور «نتساريم» في ساعات محددة.

وترافق ذلك مع تأكيد غزيين أنهم تلقوا اتصالات من محامين إسرائيليين، تدعوهم للتوقيع على توكيلات لإتمام أوراق تخص هجرتهم من القطاع.

أحد هؤلاء رجل في أواخر الثلاثينات من العمر، قال إنه تلقى اتصالاً ظهر الخميس الماضي من مكتب محاماة في تل أبيب، عرض عليه توقيع توكيل لاستخراج وثائق واستكمال أوراق، تتيح له السفر إلى خارج قطاع غزة.

لم يقتصر الأمر على هذا؛ بل إن المكتب الذي تواصل معه أكد له أنه سيحصل على 5 آلاف دولار قبل تأمين سفره عبر مطار رامون إلى بلد أوروبي، أو التوجه إلى إندونيسيا أو ماليزيا.

واستطرد الغزاوي الذي تحدث لجريدة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن، وطلب عدم ذكر اسمه، قائلاً إنه زار بلداً أوروبياً قبل سنوات، وسعى للبقاء فيه والحصول على إقامة، ولكن ذلك لم يتحقق وعاد إلى قطاع غزة، وربما كان هذا أحد أسباب التواصل معه لتحفيزه على تحقيق أمل كان يوما ينشده.

وبعدما رفض عرض مكتب المحاماة، وصلته على هاتفه رسائل كثيرة تحثه على التواصل مع ضابط مخابرات إسرائيلي عبر «واتساب» لتسهيل إجراءات السفر.

أما «باسم» -وهو اسم مستعار لأكاديمي من القطاع- فيقول إنه تلقى منذ أيام إشعاراً يدعوه للاستعداد للسفر من قطاع غزة برفقة كثير من زملائه الباحثين العلميين وفنانين - وبصحبة عائلاتهم- ضمن برنامج ترعاه وزارة الخارجية الفرنسية لاستقطاب ودعم العلماء والمتميزين، وتسهيل انضمامهم لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الثقافية.

وأوضح أنه طلب منهم لاحقاً التجمع في نقطة معينة بالقطاع، تمهيداً لنقلهم براً إلى معبر كرم أبو سالم، ومنه عبر مطار رامون إلى باريس.

وقال باسم إنه سيغادر برفقة زوجته وأبنائهما الأربعة، ما يتيح لهم بناء مستقبل جديد يدعم مستقبلهم العلمي، ويفيد لاحقاً المجتمع الفلسطيني، وبخاصة قطاع غزة الذي هو في أمسّ الحاجة لجهود إعادة الإعمار.

وفي بحر ظلمات الغموض، حذّرت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة، الثلاثاء، مما وصفتها بأنها «حملات لتضليل المواطنين» ودفعهم للخروج من أرضهم.

وقالت الوزارة في بيان على صفحتها على «فيسبوك» إنها تتابع ما يجري من «حملات تضليل وضغط نفسي على المواطنين، من خلال رسائل تصل إلى هواتفهم ومكالمات صوتية تدعوهم إلى مقابلة أجهزة مخابرات الاحتلال، تحت حجة السماح لهم بالسفر خارج قطاع غزة».

وحذّرت الوزارة من التجاوب مع أي رسائل أو اتصالات تصل إلى هواتف المواطنين «حرصاً على سلامتهم، وتفادياً لأي أضرار قد تلحق بهم جرّاء أساليب الاستدراج والتضليل التي تستخدمها أجهزة مخابرات الاحتلال».

ودعت المجتمع الدولي إلى «الضغط على الاحتلال لوقف حملاته الخبيثة تجاه المواطنين الفلسطينيين، الساعية لتهجيرهم من أرضهم التي تمثّل جريمة ومخالفة لقواعد القانون الدولي».

وفي فبراير الماضي، اقترح الرئيس الأميركي دونالد ترمب لدى استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض «تهجير الفلسطينيين» من قطاع غزة إلى مصر والأردن، وأن تتولى بلاده السيطرة على القطاع، وتحويله إلى «ريفييرا الشرق الأوسط»؛ لكن المقترح قوبل بانتقادات دولية وعربية واسعة، ولا سيما من مصر والأردن.

وفي مواجهة المقترح الأميركي، أعدّت مصر خطة لإعادة إعمار قطاع غزة اعتمدتها «قمة فلسطين» العربية الطارئة التي انعقدت بالقاهرة في الرابع من مارس الماضي.